

في يوم دراسي للمنتدى الجامعي الحركي بشراكة مع فريقتي حزب الحركة الشعبية بالبرلمان حول « مشروع قانون مالية 2021 »

الأخ العنصر: المشروع يأتي في ظرفية خاصة لها تداعياتها على الوضعية الاقتصادية ويفرض نوع من التوضيحات لاجتياز المرحلة

الأخ أوحلي: الظرفية استثنائية تتطلب النقاش حول السبل والوسائل التي يمكن اعتمادها حتى نستدرك العجز والخصائص الإجتماعي

الأخ مبديع يثمن الجهود القيمة التي قامت بها المملكة بفضل الحرص الملكي وتوجيهاته النبيرة

الأخ شدا يؤكد على أهمية ترجمة التوجهات الملكية التي توّطر مشروع مالية 2021

صليحة بجراف



ت: البوطهري

نظم المنتدى الجامعي الحركي، بشراكة مع فريقتي حزب الحركة الشعبية، بالبرلمان، مساء الاثنين بالرباط، يوما دراسيا حول « مشروع قانون المالية 2021 ».

المتقدمة ، وإصلاح مؤسساتي وحقوقية وإصلاح شمولي ضريبي مبني على العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي. تجدر الإشارة إلى أن اليوم الدراسي، الذي ناقش مستجدات مشروع قانون المالية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنزيل الحماية الاجتماعية وإصلاح الإدارة العمومية، سيره الأخ عدي السباعي (عضو مجلس جهة درعة تافيلالت ومحلل سياسي والمدير الإداري للفريق الحركي بمجلس المستشارين)، تناول عدة محاور، منها «تقديم مشروع قانون المالية 2021، للدكتور محمد بوسنة (خبير في العلوم الاقتصادية وعميد كلية سابقا)، وعرض حول أولويات مشروع قانون المالية بقطاعي التعليم والصحة للأخت الدكتورة غيثة الحاتمي (برلمانية ومسؤولة بوزارة الاقتصاد والمالية سابقا)، ومحور الإنعاش الاقتصادي والمالية سابقا)، المهدي فقير(محاسب) ، علاوة على محور البعد الجهوي لمشروع قانون المالية 2021 ، الذي قدمه الدكتور رشيد بنعياش (مختص في القانون الإداري والمالية العمومي). وخلص اليوم الدراسي إلى تقديم مجموعة من التوصيات، جمعها الأخ عبد الرحمان بوزيان (المدير الإداري للفريق الحركي بمجلس النواب).

تفاصيل أكثر في عدد لاحق

المشتركة بين فريقتي الحركة بمجلسي البرلمان والمنتدى الجامعي الحركي، سجل أن الأهم اليوم هو الوقوف على مدى ترجمة مضامين وأرقام مشروع ميزانية 2021، وكذا التوجهات الملكية السامية التي تُوّطره بخيارات إستراتيجية تتمثل في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتفعيل برنامج تميم الحماية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام، وذلك عبر آليات ومؤسسات جديدة مؤطرة لها، وفي صدارتها إحداث مؤسسة محمد السادس للإستثمار، ووكالة لتتبع مساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية، وتسريع وتيرة مخطط الجيل الأخضر وفتح آفاق للتشغيل الشباب وتسريع وتيرة الجهوية المتقدمة. وأكد الأخ شدا أن التطلع اليوم هو تدبير تداعيات كورونا والجفاف عبر سياسات عمومية، قوامها الخيارات الإستراتيجية التي رسم معالمها جلالة الملك محمد السادس، وهي ما يستلزم حكمة جيدة والارتقاء بدور مختلف المؤسسات الواسطة من حكومة وبرلمان، وجماعات ترابية، ومؤسسات عمومية، وقطاع خاص، ونقابات، ومجتمع مدني بغية وضع نموذج وطني قائم على اقتصاد وتفعيل مخطط عملي للحد من الفوارق الجالية والاجتماعية، وإنصاف المناطق القروية والجبلية ، وتعزيز خيار الجهوية

طبيعة الظرفية وصعوبة السياق

من جهته الأخ محمد مبديع، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، الذي توقف عند طبيعة الظرفية وصعوبة السياق الذي أطر تقديم المشروع، ثمنا للجهود القيمة التي قامت بها المملكة بفضل الحرص الملكي السامي وتوجيهاته النبيرة، والمواكبة المستمرة للحكومة وتعبئة مختلف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها البرلمان، فضلا عن تضامن المواطنين..

محطة إشعاعية

من جانبه الأخ أحمد شدا عضو الفريق الحركي بمجلس المستشارين، قال إن مشروع ميزانية 2021، يأتي في سياق وطني مطبوع بعدة إكراهات وتحولات جوهرية في صدارتها تداعيات جائحة كورونا التي لا زالت تتمدد بشكل أكثر شراسة، إلى جانب سنة مطبوعة بالجفاف وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحولات الاقتصاد العالمي جراء الجائحة والمرسوم بالإنكماش والأزمة. وأبرز المستشار البرلماني الحركي، في كلمة بالنيابة عن الأخ اصدارك السباعي رئيس الفريق الحركي بمجلس المستشارين، الذي اعتبر تنظيم مثل هذا اليوم الدراسي «محطة إشعاعية أخرى تضاف إلى سلسلة اللقاءات

وأشار الأخ العنصر إلى أنه «صحيح المشروع قانون يتضمن إجراءات قد تمس شيئا ما بالقدرة الشرائية للمواطن، لكن لا يمكن أن نجتاز المرحلة، إلا في إطار التضامن الذي يميز المغاربة، والذين أبنوا عنه في بداية الأزمة من خلال مساهماتهم بصندوق تدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أنشأه جلالة الملك محمد السادس في بداية الجائحة».

الجائحة تفرض الإصلاحات

في نفس السياق، اعتبر الأخ حمو أوحلي، رئيس المنتدى الجامعي الحركي ، « تنظيم مثل هذا اليوم الدراسي، عادة سنوية، لإطلاع الحركيات والحركيين على مستجدات القانون» ، لاسيما وأنه في هذه السنة جاء في ظرفية استثنائية، يتطلب منا النقاش حول السبل والوسائل التي يمكن اعتمادها حتى نستدرك العجز والخصائص الإجتماعي اللذين خلفتهما الجائحة. وتابع رئيس المنتدى الجامعي الحركي، أن الجائحة، تفرض مجموعة من الإصلاحات، خاصة النهوض بالاقتصاد الوطني وكذا الإصلاح الإداري للمؤسسات العمومية فضلا عن ورش التغطية الاجتماعية، الذي أكد عليه جلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة البرلمانية الحالية.

إعادة الإقلاع الاقتصادي

وفي هذا السياق، قال الأخ محند العنصر، الأمين العام للحركة الشعبية، إن هذا اليوم الدراسي يأتي في إطار، عادة دأبت الحركة الشعبية على نهجها»، عندما يقدم مشروع القانون المالية أمام البرلمان، ينظم الفريقان بالبرلمان مثل هذه اللقاءات لبسط مفاهيم المشروع ومكوناته وإطلاع الفاعلين الحزبيين على كل ما جاء به.

وأضاف الأخ العنصر «بطبيعة الحال لا نختلف، حول طبيعة الظرفية، وصعوبة السياق الذي أطر تقديم هذا المشروع، جراء الجائحة، وبالتالي ارتأى الفريقين تنظيم هذا اليوم الدراسي بشراكة مع المنتدى الحركي لكشف مضامينه، التي فرضتها تداعيات وانعكاسات جائحة (كوفيد . 19)، وهو ما يتطلب منا الانخراط الجماعي وبحس وطني مسؤول حتى نتمكن من الخروج من الأزمة وتداعياتها» .

وأردف الأخ العنصر موضحا: «أن المشروع القانون المالية 2021، يأتي في ظرفية خاصة لها تداعياتها على الوضعية الاقتصادية التي تأثرت كثيرا بفعل الجائحة بشكل عام، والأكيد أنه يفرض نوع من التوضيحات لاجتياز المرحلة، و المشروع هو بمثابة إعادة الإقلاع الاقتصادي وتخفيف تأثيراته على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية».

